الأمم المتحدة

A/75/568

الجمعية العامة

Distr.: General
2 November 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 132 من جدول الأعمال

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

أتشرف بتعميم نص البيان المسجل مسبقا الذي أدلى به رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (انظر المرفق)، والذي أذيع في الجلسة العامة السابعة عشرة للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، المعقودة في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عملا بمقرر الجمعية العامة 506/75 المؤرخ 13 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

220121 051120 20-14532 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

[الأصل: الإنكليزية والفرنسية]

يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة باسم الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. على الرغم من أن ظروف هذا العام تتطلب التقليل من الاجتماعات بالحضور الشخصي مقارنة مع النهج المعتاد، فإن ذلك لا يقلل من شعوري بالحماس بحضوري في الجمعية اليوم لعرض التقرير السنوي للآلية (انظر A/75/276) وموافاة الأعضاء بمعلومات عما قامت به الآلية من أنشطة مؤخرا.

في البداية، أود أن أهنئ معالي السيد فولكان بوزكير، ممثل تركيا، على انتخابه رئيسا للدورة الخامسة والسبعين التاريخية للجمعية. سيدي الرئيس، أتمنى لكم كل النجاح في هذا المنصب الموقر، ولا سيما بالنظر إلى الأوقات الصعبة التي نواجهها. وأود أيضا أن أعرب عن خالص امتناني للأمين العام على دعمه الثابت لعمل الآلية، فضلا عن المساعدة المستمرة القيمة للغاية التي يقدمها المستشار القانوني ومكتب الشؤون القانونية.

لقد تأثر على نحو ما بوباء فيروس كورونا (كوفيد-19) المستمر كل واحد منا وكل دولة وكل منظمة دولية، والآلية ليست استثناء. وقبل أن يتفشى الوباء، كانت الآلية على وشك الانتهاء من معظم عبء القضايا الجارية بحلول نهاية هذا العام. لكن تطور الأزمة الصحية العالمية ووضع قيود وتدابير مختلفة أدى إلى توقف وتأجيل الجداول الزمنية المتوخاة للانتهاء من القضايا.

بيد أن ضرورة معالجة أثر الوباء على عمليات الآلية والتقليل منه إلى أدنى حد أتاحت لنا أيضا فرصة لإظهار قدرتنا على الصمود وإبداعنا والتزامنا. وإنني فخور بأن أبلغكم بأنه على الرغم من التحديات العديدة التي تواجهها الآلية، فقد ظلت تعمل طوال هذه الفترة مُلتزمة التزام ثابتا بمواصلة تحقيق النتائج.

وفي الواقع، في حين أن معظم الموظفين انتقلوا بسرعة إلى ترتيبات العمل عن بعد، فبفضل قسم خدمات تكنولوجيا المعلومات المتميز، استمر النشاط القضائي خارج قاعة المحكمة، إذ بذل القضاة والموظفون قصارى جهدهم لضمان استمرار التقدم في حجم القضايا القائمة. وبعد ذلك، وبانحسار الوباء بعض الشيء في منتصف العام، بدأت إدارة المرافق وأقسام أخرى لدينا على الفور في وضع وتنفيذ تدابير لكفالة عودة الموظفين إلى أماكن العمل بصورة آمنة وتدريجية، وللتمكن من استئناف الإجراءات القضائية في كلا الفرعين. وقد سمح ذلك ببعض التطورات الهامة منذ تقديم تقرير الآلية، وهو ما أود أن أذكره اليوم.

أولا، بعد إعادة تصميم قاعة المحكمة في لاهاي وتحسينها من الناحية التقنية بغية تمكين المشاركة عن بعد وضمان صحة وسلامة جميع الحاضرين، عقدت جلسة الاستئناف في قضية راتكو ملاديتش بنجاح في أواخر آب/أغسطس. وكانت هذه الجلسة إنجازا لوجستيا كبيرا. وتجدر الإشارة إلى أن أربعة من القضاة الخمسة في هيئة المحكمة شاركوا في هذه الجلسة بواسطة اتصال بالفيديو من قارتين مختلفتين، بينما شارك قاض واحد والأطراف داخل قاعة المحكمة.

ثانيا، بدأت جلسات المحكمة في قضية يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش في أيلول/سبتمبر، بالاستماع إلى آخر شاهد من شهود النفي قبل أسبوعين، وبذلك اختُتمت جلسات سماع الشهود وتقديم الأدلة في هذه القضية.

ثالثا، من المقرر أن تبدأ غدا في فرعنا في أروشا، حيث خضعت قاعة المحكمة لتعديلات مماثلة، المحاكمة التي طال انتظارها في قضية انتهاك حرمة المحكمة ضد ماكسيميلين تورينابو وخمسة آخرين.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص امتناني لقضاة الآلية وموظفيها الرائعين على عملهم الدؤوب وتفانيهم وبراعتهم. فقد ارتقوا بالفعل إلى مستوى تحديات هذا الوقت غير المسبوق وكفلوا قدرة الآلية على الوفاء بمسؤولياتها تجاه المتهمين والمدانين، وكذلك تجاه الشهود والضحايا.

ومن أبرز النقاط البارزة الأخرى في الفترة المشمولة بالتقرير اتخاذ مجلس الأمن للقرار 2529 (2020)، عقب الاستعراض الثالث الذي أجراه المجلس (انظر S/2020/309) لعمل الآلية وما أحرزته من تقدم، فضلا عن تقييم أساليب الآلية وعملها من جانب مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأعاد مجلس الأمن في قراره تأكيد ولاية الآلية ومدد فترة ولاية المدعي العام لمدة سنتين إضافيتين.

وعقب اتخاذ القرار، جدد الأمين العام فترة ولايتي، إلى جانب ولاية القضاة المدرجين في القائمة القضائية للآلية، وعين رئيس القلم الجديد، السيد أبو بكر تامبادو من غامبيا. وعلى وجه الخصوص، حث القرار الدول الأعضاء على تكثيف تعاونها مع الآلية من أجل القيام، في جملة أمور، باعتقال وتسليم جميع الهاربين المتبقين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم.

وسُلط الضوء على الأهمية الحاسمة لهذا التعاون بين الدول في أيار/مايو، عندما تمكن مكتب المدعي العام، في خضم الوباء العالمي، من تأمين القبض على فيليسيان كابوغا في فرنسا، بعد أن ظل هاربا لأكثر من 20 عاما. وعلى الرغم من طعن السيد كابوغا في نقله إلى الاحتجاز لدى الآلية، فقد خلصت محكمة النقض الفرنسية في نهاية المطاف إلى عدم وجود أسباب طبية أو قانونية لمنع هذا النقل ورفضت الطعن الذي قدمه.

ومنذ وقت تسجيل هذا الفيديو، أحيلت على أحد قضاة الآلية طلبات من السيد كابوغا لنقله إلى لاهاي بدلا من آروشا، ونتوقع أن يصدر قرار عما قريب إذا لم يصدر قبل أن تستمع الجمعية إلى هذا الخطاب. ولم يكن من الممكن إلقاء القبض على السيد كابوغا لولا التعاون المتميز بين سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية في فرنسا، وكذلك تعاون ألمانيا وبلجيكا ورواندا وسويسرا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة والجهات الأخرى، إلى جانب وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في إنفاذ القانون والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

وأود أن أشيد بالمدعي العام براميرتز وفريقه الممتاز على هذا الإنجاز الرائع، الذي يعد مثالا بارزا لما يمكن إنجازه عندما تتضافر جهود الدول والمنظمات الدولية من أجل دعم سيادة القانون وإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة الجماعية.

وثمة مثال عظيم آخر على التعاون الفعال بين الدول يتعلق بتنفيذ الأحكام القضائية. ويسرني أن أبلغكم بأن مملكة بلجيكا وافقت بسخاء، منذ تقديم تقرير الآلية على تنفيذ الحكم الصادر بحق شخص مدان آخر نُقل بنجاح إلى الاحتجاز لديها في أيلول/سبتمبر.

في أعقاب هذا التطور الجدير بالترحيب، يوجد حالياً 50 فردًا أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو الآلية يقضون مدة عقوبتهم في مرافق سجون دول تنفيذ

الأحكام. وهناك شخصان فقط ينتظران نقلهما إلى دولة تنفيذ أحكام لقضاء مدة عقوبتهما – أحدهما في مرفق الاحتجاز التابع للأمم المتحدة في أروشا والآخر في وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة في لاهاي.

وأثّني مرة أخرى على الدول الخمس عشرة الأعضاء التي تساعدنا في تنفيذ الأحكام التي أصدرتها المحاكم المخصصة أو الآلية. إن دعمها الدؤوب في هذه المهمة الهامة يسمح للآلية بالوفاء بجزء رئيسي من ولايتها، ولهذا أشكرها من صميم القلب. واسمحوا لي أن أضيف بأنني شديد الإعجاب بالجهود المبذولة لضمان صحة وسلامة الأشخاص المدانين لدينا خلال جائحة كوفيد-19 الحالية. إنني أقدر تحديث الدول للبيانات التي تقدمها كل أسبوعين استجابةً لأوامري ذات الصلة الصادرة إلى رئيس القلم للحصول على معلومات منتظمة.

فيما يتعلق بقضايا الإنفاذ، وكما أشرت في تقريري، فقد أصدرت في وقت سابق من هذا العام توجيهًا إجرائيًا منقحًا بشأن إجراءات البت في طلبات العفو وتخفيف الأحكام والإفراج المبكر عن أشخاص أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو الآلية، وذلك بهدف تبسيط العملية وجعلها أكثر شفافية. ومع ذلك يظل النهج والإطار القانونيان كما هما. وقد أصدرت منذ نهاية الفترة المشمولة بالتقرير ثلاثة قرارات أخرى بشأن طلبات الإفراج المبكر. وما زلت أتحمل مسؤولياتي في هذا الصدد بكل جدية وأسعى للحصول على مجموعة أكثر اكتمالا من المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك معلومات حول قضايا إعادة التأهيل، قبل اتخاذ قراري.

سيدرك الأعضاء أن ثمة أشياء كثيرة على المحك عندما يتم الإفراج مبكرًا عن شخص مُدان بجرائم إبادة جماعية أو جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، ليس بالنسبة للشخص المُدان فحسب ولكن أيضًا بالنسبة للضحايا والمجتمعات المحلية والمجتمعات برمتها. لذلك يجب البت في هذه القضايا وفقًا للقانون وبأقصى قدر من العناية والإنصاف.

وبالعودة إلى موضوع تعاون الدول، فإنني أردد ما ورد في قرار مجلس الأمن 2529 (2020) لحث الدول الأعضاء على الحفاظ على الزخم وتكثيف دعمها ليتم القبض على الهاربين المتبقين المدانين من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وتسليمهم. يبذل المدعي العام وفريقه جهودا مكثفة للعثور على الهاربين، والآلية على استعداد لمحاكمة أولئك الذين لم تُحال قضاياهم بالفعل إلى رواندا.

ومع ذلك، لن يتم تقديم هؤلاء الأفراد إلى العدالة إلا بمساعدة مستمرة والتزام حقيقي من الدول الأعضاء. ويؤكد قرار المجلس نفسه أيضا أهمية إيجاد حلول سريعة ودائمة للمعضلة المستمرة للأشخاص الذين بُرئت ساحتهم وأُفرج عنهم والمقيمين في منزل آمن في أروشا، ويكرر دعوته الدول الأعضاء إلى التعاون وتقديم كل المساعدة اللازمة للآلية. أغتنم هذه الفرصة لأثّني على رئيس القلم تامبادو لجهوده الاستباقية من أجل حل الوضع منذ توليه منصبه، ولدي تفاؤل حذر بأن هذه الجهود قد تؤتي ثمارها.

وأنا ممتن لأن الجمعية العامة ظلت تجتمع سنوياً على مدى ثماني سنوات لمناقشة أداء الآلية في الاضطلاع بالمهام الأساسية المتبقية للمحكمتين المخصصتين. ويتضح أكثر من أي وقت مضى أن العدالة الجنائية الدولية لا تزال تتطلب اهتمام المجتمع الدولي والتزامه الراسخ. ولهذا السبب أشعر بارتياح كبير لإعادة تأكيد الدول الأعضاء على التزامها الجماعي بالتعددية، وذلك بعد 75 عاما من إنشاء الأمم المتحدة.

إنني في دوري بصفتي الرئيس أدرك دائمًا أن الآلية هي نتاج هذه التعددية ونتاج أمم متحدة قوية وحازمة وتحلت بالشجاعة لاتخاذ الإجراءات عند الحاجة – أولاً، في فتح آفاق جديدة من خلال إنشاء

المحكمتين المخصصتين في عامي 1993 و 1994، على التوالي، ثم من خلال إنشاء آلية تصريف الأعمال المتبقية في عام 2010 لمتابعة واختتام أعمالهما.

لقد ذكرنا هذا العام أيضًا تذكيرًا أليماً بما يمكن أن يحدث حين يقف المجتمع الدولي متفرجًا وعاجزًا عن اتخاذ إجراء موحد. في الواقع، يصادف شهر تموز/يوليه 2020 مرور 25 عامًا على الإبادة الجماعية في سريبرينيتشا، وقد شاركت الآلية في فعاليات تذكارية لتكريم ضحايا تلك الجرائم النكراء. ومع ذلك، يصادف عام 2020 أيضًا مرور 25 عامًا من السلام في البلقان، وذلك عقب توقيع اتفاق دايتون للسلام، والذي أنهى الحرب فعليًا وجلب قدرًا من الاستقرار المستمر حتى الآن.

وبينما تدل مثل هذه الحالات على أن التعددية ستظل دائما مكونا حاسما لأي نظام عالمي سلمي، فإنني أدرك تمامًا مسؤوليات الآلية في تعزيز وتوطيد المبادئ والمقاصد الواردة في الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة، والذي صمد أمام اختبارات الزمن لسبعة عقود ونصف. إنني فخور بأن إحدى المساهمات الدائمة للآلية ومحكمتيها السابقتين تتمثل في إنشاء شبكة للمساءلة تصل إلى جميع أنحاء العالم ولديها القدرة على جعل العدالة حقيقة يومية في إطار النظم القانونية المحلية.

وبطبيعة الحال، لا يمكن للأحكام الصادرة عن محكمة أو هيئة قضائية جنائية دولية أن تشفي الجراح العميقة التي سببتها أهوال الحرب. ويقع على عاتق الدول الأعضاء تحقيق العدالة على الصعيد الوطني، والمصالحة بين المجتمعات المتصدعة، ومحاربة قوى التحريف. ومع ذلك، تؤدي آليات العدالة الدولية دورًا حاسمًا في ضمان السلام المستدام، وستظل – أي سنظل نحن – بحاجة إلى دعم الدول الأعضاء.

في الختام، يمكنني أن أؤكد للجمعية أن قضاة الآلية وموظفيها ما زالوا مصممين على إنجاز الولاية الرسمية التي أوكلتها إلينا الأمم المتحدة، حتى النهاية. وفي القيام بذلك سنواصل الاعتماد على استمرار التعاون والمساعدة من الدول الأعضاء، ونتطلع إلى المشاركة في النجاح النهائي لهذا المسعى المشترك.

أرجو أن تبقوا سالمين.